«نادي الصُمّ» يُدشن خدمة 112 لذوي الإعاقة السمعية بالتعاون مع «الداخلية»

أكد رئيس مجلس إدارة النادي الكويتي الرياضي للصم حمد المري نجاح النادي في تدشين برنامج خدمة الطوارئ (112) لذوي الإعاقة السمعية بالتعاون مع وزارة الداخلية، مشيراً أنّ البرنامج يعد إنجازاً كبيرا، حيث يقدم خدمة الطوارئ وطلب المساعدة من قبل الصم وذوي الإعاقات السمعية، سواء كانت الإبلاغ عن حوادث المرور أو الحرائق أو المشاكل الصحية عن طريق لغة الإشارة، مشيراً الى أنه تم تدريب ادر من المنتسبين لوزارة الداخلية على لغة الإشارة للتعامل مع هذا البرنامج بالإضافة إلى الخدمات الكثيرة في هذا البرنامج.

وأضاف المري، خلال لقائه بالوايل المساعد لقطاعي المرور والعمليات في وزارة الداخلية اللواء جمال الصايغ بحضور كل من الرئيس الفخري للنادي فهد أبوشيبة ونائب الرئيس خالد زمان و أمين السر العام أنور الحربي، وعضو مجلس إدارة النادي خالد المطيري واستشاري لغة الإشارة الدكتور محمد الرامزي، أنه تم تذليل جميع الصعوبات والعقبات التي تواجه الصم والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم، متوجهاً بالشكر الجزيل للواء جمال الصايغ على العمل المتواصل والدعم اللا محدود وكافة الخدمات المقدمة لفئة ذوي الإعاقة السمعية.

وتمنى المري أن يستمر هذا التعاون والدعم بين وزارة الداخلية، متمثلة بقطاعي المرور والعمليات وبين النادي الكويتي الرياضي للصم، وقد رحب الوكيل اللواء الصايغ بأعضاء مجلس إدارة النادي بعد أن استمع لهم، وشكرهم على هذه الزيارة التي أبدوا من خلالها ارتياحهم وسعادتهم للخدمات المقدمة لهم من قبل قطاعي المرور والعمليات، والدعم الذي لاقوه من منتسبي الداخلية من جهود وخدمات وتسهيلات من شأنها تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه جميع ذوي الإعاقة السمعية في الكويت.

رئيس وأعضاء نادي الصم خلال تقديمهم الدرع التذكارية للواء جمال الصايغ

وجه أخرى حول آلية توزيع القسائم والحيازات لوزير البلدية

صالح المطيري: وجهت أسئلة برلمانية بشأن تظلمات عدد من موظفي «التربية»

أعلن النائب د. صالح المطيري عن تقدمه بأسئلة برلمانية بشأن تظلمات عدد من موظفي وزارة التربية، وبخصوص آلية توزيع القسائم الزراعية والحيازات.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إنه تقدم بأسئلة إلى وزير التربية د. علي المضف نظرا لكثرة التظلمات المرفوعة من موظفي التربية من بعض القرارات الصادرة من الوزارة.

وبين أن الأسئلة تتناول عدد التظلمات والقرارات القانونية التي صدرت بعد تشكيل لجان للنظر بالتظلمات، وهل تم تنفيذ هذه القرارات وما هي الأسباب التي تمنع تنفيذ هذه القرارات؟.

وشدد على أن الأسئلة تهدف لكشف الحقائق ومكامن الخلل بالوزارة، مؤكدا أنه سيتدرج بالأسئلة وبالمحاسبة إلى أن يصل للاستجواب لو تطلب الامر ذلك.

كما طالب المطيري وزير التربية بمتابعة الوكلاء والقياديين في وزارته والمسؤولين الذين يتصرفوا بطريقة مجحفة تجاه موظفيهم.

من جانب آخر أعلن المطيري عن تقدمه بمجموعة من الأسئلة البرلمانية لوزير الدولة لشؤون البلدية بخصوص الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

وأوضح أن الأسئلة تتناول بشكل تفصيلي ودقيق عن الخلل الكبير في آلية توزيع القسائم الزراعية والحيوانية والأمن الغذائي والحيازات المتكاملة.

صالح المطيري

وأكد أن الأسئلة ستكون بوابة لتعديل اعوجاج موجود في الهيئة، معربا عن ثقته بأن القياديين الاصلاحيين في الهيئة سيقدمون المعلومات الكافية للوزير وطريقة تصويب الأخطاء التي حصلت في السابق.

وأعرب المطيري عن شكره وتقديره لكل إنسان مخلص بالبلد يقدم المعلومات من أجل تعديل الاعوجاج الحاصل في بعض المؤسسات.

عن طريق خدمة الخط الساخن «139» و «واتس آب»

«البلدية»: 659 شكوى تلقاها قسم الطوارئ خلال فبراير الماضي

كشفت بلدية الكويت عن تلقي قسم الطوارئ الخط الساخن «139» بمراقبة النقليات بإدارة الخدمات العامة و خدمة « 24727732 » واتس اب الشكاوي 659 شكوى من جميع المحافظات وذلك من خلال إحصائية صادرة من إدارة الخدمات العامة عن شهر فبراير الماضي.

وأوضحت البلدية بأن أعلى معدل للشكاوي كان في محافظة الأحمدي 165 شكوى تلتها محافظة مبارك الكبير 125 وجاءت محافظة الجهراء في الترتيب الثالث لمعدل الشكاوي بـ 119 شكوى فيما جاءت محافظة الفروانية في المركز الرابع بـ 90 شكوى وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس بـ 82 شكوى فيما حلت محافظة حولي في الترتيب الأخير بـ 78شكوى.

وأشارت البلدية إلى أن جميع الشكاوي التي يتم استقبالها عبر خدمة الواتس أب وخدمة الخط الساخن «139» من قسم الطوارئ التابع لإدارة الخدمات يتم إدخالها في جهاز الحاسب الآلي ومتابعتها من قبل موظفي الخط الساخن بعد تحويلها إلى جهات الاختصاص في البلدية طبقا للمحافظات .

وأضافت بأن النوبات الثلاثة « أ،ب،ج» بقسم الطوارئ التابع لإدارة الخدمات العامة يعملون على مدار 24 ساعة في التعامل مع الشكاوي المتلقاه عبر خدمة الواتس أب وخدمة الخط الساخن لافتة إلى إن موظفي النوبات لا يكتفون بتحويل الشكاوي للجهات المعنية بأفرع البلدية بالمحافظات بل يقومون بمتابعتها حتى يتم التأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل التواصل مع الشاكي وإطلاعه على تلك الإجراءات .

وتابعت بأن خدمة الواتس أب و الخط الساخن حلقة وصل بين جهاز البلدية والجمهور لمساعدتهم في كافة المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتهم .

ولفتت إلى أنه في حال وجود الحالات الطارئة في مختلف المحافظات التي تستوجب الحل الفوري فإنه يتم تحريك آليات ومعدات للعمل على حلها فورا .

تتمات

عودة الطلبة

التعليمية والادارية في المدارس الشهر المقبل.

وحض الوزير خلال استقباله وفدا من جمعية الكشافة الكويتية، الشعب الكويتي على ضرورة أخذ اللقاح حفاظاً على صحة وسلامة الارواح، لافتاً الى انه تم حتى الآن تطعيم 400 ألف، إضافة الى أن نصف كبار السن الكويتيين المسجلين في الخدمة المدنية والذين سجلوا تم تطعيمهم، بينما ما يقارب ربع كبار السن الأجانب طعموا وهناك عدد من 80 الى 100 من كبار السن يتم تطعيمهم بشكل يومي في المنازل.

أضاف أننا مستمرون في عملية التطعيم ومع حلول عيد الفطر نكون قد طعمنا مليون شخص، وبإذن الله تعالى ومع زيادة الوعي والإقبال من قبل الناس الى شهر سبتمبر المقبل سنصل الى مليوني شخص، مع بداية دوام طلبة المدارس والتي ستعود الحياة فيها بشكل طبيعي. منوها الى أنه سيتم تطعيم ما يقارب 120 ألفا ما بين معلم وإداري في التربية مع الجمعيات التعاونية والحلاقين والبنوك في شهر أبريل المقبل.

وشدد وزير الصحة على أن التطعيم فعال جداً في تقليل عدد الوفيات وبشكل ملحوظ، مستغربا تخوف البعض منه، خاصة وانه وصل عدد المطعمين في العالم الى 400 مليون بالعالم، لذلك انخفضت أعداد الاصابات والوفيات في أميركا وبريطانيا والكثير من دول العالم بسبب تلقي التطعيم.

وقال انه في الخطة المقبلة وما بعد شهر رمضان المقبل، سيتم منع اي شخص من دخول السينما، ما لم يكن قد أخذ اللقاح، وكذلك سيتم اغلاق اي محل لم يتم تطعيم العاملين فيه، موضحاً اننا نحتاج دعم من المجتمع في زيادة الوعي من اجل التطعيم، معرباً عن اسفه الشديد لضعف الاقبال على التطعيم خاصة في محافظتي الجهراء والاحمدي.

وشدد وزير الصحة على أن هذه الزيارة التي تؤكد اهمية الشراكة المجتمعية، مشيراً الى دور الكشافة التي يقودها النائب الدكتور عبدالله الطريحي اثناء ازمة كورونا، والاعمال التي قاموا بها وكذلك جهودهم حالياً في الدعم والتشجيع على وعي افراد المجتمع بالاقبال على التطعيم.

من جهته اشاد نائب رئيس مجلس ادارة جمعية الكشافة الكويتية احمد فرمن بالجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة والسلطات الطبية في البلاد لمواجهة فيروس كورونا، مشيرا الى مايقوم به الجيش الابيض من أعمال مكثفة وجبارة لحماية افراد المجتمع من مواطنين ومقيمين من هذا الوباء.

وقال فرمن إن هذه الجهود يقف ورائها قيادات صحية تستحق كل الشكر والتقدير وفي مقدمتها وزير الصحة الدكتور باسل الصباح، موضحاً ان تلك القيادات تعمل على مدار الساعة للحفاظ على صحة المجتمع.

أضاف : ان حضورنا اليوم نيابة عن منتسبي الحركة الكشفية الكويتية وهي بلا شك حركة تطوعية نقوم بتكريم القيادات الطبية، وذلك نظرا للدور الكبير الذي تقوم به للتصدي للجائحة كورونا منذ بدايتها وعلى مراحلها المتعددة.

واوضح ان الجمعية تساهم بشكل كبير في عملية التوعية من خلال الانشطة التي تقيمها، مضيفا : اننا نضع كل امكاناتنا تحت تصرف وزارة الصحة.

«الداخلية» : استبعاد

في كتاب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وكتاب الإدارة العامة للشؤون الإدارية والبالغ عددهم «18» متقدما من الترشيح للتعيين وعدم قبولهم في الوظيفة المعلن عنها.

أضافت انها أوصت أيضا بترشيح «18» متقدما من المدنيين الذكور والإناث وفقا للترتيب التنازلي، ممن لم يرشحوا سابقا والحاصلين في المجموع الكلي على الدرجة التالية للدرجة الحاصل عليها آخر المرشحين المقبولين، ليكونوا بديلا عمن تم استبعادهم من كشف القبول الأول.

وأشارت إلى أن اللجنة أوصت باستبعاد ملف أحد الضباط الوارد اسمه في كشف القبول وعدم ترشيحه بسبب استقالته من الوظيفة، فضلا عن توصيتها بترشيح متقدم واحد من ضباط الشرطة الحقوقيين، وفقا للترتيب التنازلي ممن لم يرشحوا سابقا والحاصلين في المجموع الكلي على الدرجة التالية للدرجة الحاصل عليها آخر المرشحين المقبولين ليكون بديلا عمن تم استبعاده من كشف القبول الأول.

وقالت انه بناء على توجيهات وزير الداخلية بزيادة عدد المرشحين للتعيين بوظيفة باحث مبتدئ قانوني بالإدارة العامة للتحقيقات، وذلك لتغطية كل المخافر المنتشرة في المناطق الجديدة بعدد كاف من المحققين وبعد اطلاع اللجنة على موافقة ديوان الخدمة المدنية على كتاب وزير الداخلية لزيادة 30 درجة وظيفية للمدنيين «ذكور - إناث» فقد أصدرت اللجنة توصيتين.

وأوضحت الوزارة أن التوصية الأولى تتمثل بترشيح 30 متقدما من المدنيين الذكور والإناث، وفقا للترتيب التنازلي ممن لم يرشحوا سابقا والحاصلين في المجموع الكلي على الدرجة التالية للدرجة الحاصل عليها آخر المرشحين المقبولين، ليكون إجمالي عدد المرشحين للتعيين 160 مرشحا من المدنيين ذكورا وإناثا.

أضافت ان التوصية الثانية تتضمن ترشيح سبعة من ضباط الشرطة الحقوقيين، وفقا للترتيب التنازلي ممن لم يرشحوا سابقا والحاصلين في المجموع الكلي على الدرجة التالية للدرجة الحاصل عليها آخر المرشحين المقبولين، ليكون إجمالي عدد المرشحين 37 من ضباط الشرطة الحقوقيين وذلك بما يتناسب مع الزيادة العددية للمرشحين من المدنيين والبالغ عددهم 30 .

وأشارت الى ان جهات الاختصاص بالوزارة ستقوم بالإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

تشغيل المرحلة الأولى

من جهة أخرى أحيط مجلس الوزراء علماً، بإفادة وزير الأشغال العامة عن الأعمال التنفيذية لتشغيل المرحلة الأولى من مشروع ميناء مبارك الكبير، والترتيبات القانونية والإدارية والتعاقدية لتنفيذه.

إلى ذلك استعرض مجلس الوزراء صحيفة الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، والتي تضمنت محورا واحدا وهو الانتقائية في تطبيق القوانين، وتدارس المجلس الجوانب الدستورية والقانونية التي تضمنتها صحيفة الاستجواب، مؤكداً حرص مجلس الوزراء على التعامل مع هذا الاستجواب، وفقاً لأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية بهذا الشأن.

في سياق آخر أعرب مجلس الوزراء عن انزعاجه، جراء استمرار ارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بمرض «كورونا»، ومن يتلقى العلاج في المستشفيات ونسبة إشغال العناية المركزة، وذلك بالرغم من فرض الحظر الجزئي في البلاد، مشددا على أن هذا الأمر يستوجب مواصلة التعاون والالتزام بالاشتراطات الصحية والإجراءات الاحترازية المتخذة، لمحاصرة الوباء ومواجهة ظاهرة تفشيه في البلاد.

ودعا المجلس جميع المواطنين والمقيمين إلى مواصلة التعاون والالتزام بالاشتراطات التي فرضتها السلطات الصحية من أجل سلامة وصحة المجتمع، والتي تستوجب من الجميع تفهم هذه الإجراءات لنتمكن من اجتياز هذه المحنة وتجنب شرورها.

وضمن إطار حرص الحكومة على ضمان استقرار الوضع الاقتصادي والحد من مخاطر الآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ناقش مجلس الوزراء توصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن الآلية المناسبة لمعالجة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن جائحة «كورونا». وقرر الموافقة على مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا، ورفعه لسمو نائب الأمير.

كذلك، قرر المجلس تكليف وزير التجارة والصناعة بالتنسيق مع الجهات المعنية، لاستكمال الجهود الحكومية المبذولة في دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضع المرئيات وتقديم التشريعات اللازمة والحلول المناسبة لمعالجة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس «كورونا».

كما قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة الأشغال العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية لتحديد الوجهة المستقبلية، لاستخدامات نفق دروازة العبد الرزاق والمنطقة المحيطة به، وذلك تمهيدًا لقيام الوزارة بالمضي قدمًا في تنفيذ الحلول العاجلة والجذرية لتقاطع الدروازة، وفق ما تراه مناسبًا في ضوء اختصاصاتها بهذا الشأن، وذلك بما يضمن سرعة إعادة فتح التقاطع وضمان السلامة المرورية.

وقرر أيضا تكليف الهيئة العامة للبيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوحيد الجهود لإيجاد منظومة متكاملة للتعامل مع كل أنواع النفايات، وذلك وفق الاشتراطات البيئية والصحية وسبل تحقيق الاستفادة من تحويلها إلى مصدر للدخل وبديلاً للطاقة.

وقرر المجلس تكليف كل من «الهيئة العامة للبيئة، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية» لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإزالة جميع المعوقات التابعة لكل منها في مشروع جنوب مدينة سعد العبدالله الإسكاني بالسرعة الممكنة، وتسليم جميع المواقع التي يتم الانتهاء من تذليل معوقاتها إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وموافاة المؤسسة بجدول زمني دوري «كل أسبوعين» يبين مراحل تنفيذ الأعمال.

من جهة أخرى بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء آخر التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد رحب بتشكيل السلطة التنفيذية الليبية الجديدة ، مشيداً بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف، ومجدداً دعم دولة الكويت للجهود الدولية لاستكمال هذه المسارات، ومعرباً عن أمله في أن يحقق هذا الإنجاز تطلعات الشعب الليبي الشقيق في الأمن والاستقرار .

الفضالة : حكم

صادر من أعلى درجة في المحاكم الكويتية ممثلة بالمحكمة الدستورية وهو واجب التطبيق»، مضيفا «بغض النظر عن أي آراء قانونية يجب إعلان خلو المقعد».

وبين أنه «في المجلس الماضي تقدمت بتعديل على المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، التي أبطلتها المحكمة الدستورية ولم تتم الموافقة عليه وترك الأمر من دون وجود نص قانوني ينظمه».

واستغرب الفضالة ردود أفعال مجموعة من النواب ومطالبتهم بتعديل قانون حرمان المسيء بأول جلسة مقبلة، منوها إلى وجود مطالبات سابقة بتعديل القانون في دور الانعقاد الأول من المجلس الماضي، بعدها لم يتحرك هذا الموضوع حتى نهاية الفصل التشريعي.

وأكد أنه «من غير المقبول التعامل مع هذه القوانين من خلال ردود أفعال، لاسيما أن هناك أولويات واستحقاقات أخرى متفقا عليها من جميع النواب، مثل تعديل القانون الانتخاب وغيرها من القوانين المعلن عنها.

وأعرب عن اعتقاده بأن الاستحقاقات التي يجب أن تتم بأول جلسة، منها ما يتعلق بوضع وشرح خطة حكومية لعودة النظام التعليمي، كاشفا عن أنه سيتقدم بطلب بهذا الشأن.

وقال الفضالة : إن « النواب دائما يعيبون على الحكومة أنها تتعامل مع بعض القضايا بردود الأفعال وبالتالي لا يمكن أن يسلك النواب نفس السلوك» ، مبينا أنه لا يتفق مع البيان الصادر من قبل مجموعة من النواب والذي جعل تعديل قانون المسيء أولوية يجب أن تناقش في أول جلسة.

حمدان العازمي

ورأى أن الحكومة فشلت سياسيا وفي تنمية البلد واخلاقياً بإحالة رموز سياسية ونواب ومواطنين إلى النيابة العامة.

وأكد أن عدم التعاون مع الحكومة هو مطلب مستحق لأنها أوصلت الجميع إلى نفق مظلم، معتبراً أن الحكومة ضعيفة وغير قادرة على ادارة البلد وهو ما تبين من خلال الأمور التي حدثت.

وطالب بإلغاء أو تعديل قانون المسيء، لافتاً إلى أنه سبق وأن تقدم باقتراح في سبتمبر الماضي لإلغاء هذا القانون، ووقع على اقتراحات قدمها نواب لإلغائه أو تعديل بعض مواده.

وأشار إلى أنه تقدم من قبل باقتراح خاص بالمحكمة الدستورية على ان تختص بتفسير القوانين دون أن تتدخل في اسقاط عضوية النائب لأن مجلس الامة هو من المفترض أن يختص بذلك.

وأكد العازمي التزامه ببيان ال ٢٨ نائباً الخاص بشطب الداهوم، معلناً تضامنه مع ما جاء فيه.

وأوضح أنه سوف يحضر جلسة استجواب سمو رئيس الوزراء إن تمت مناقشته دون أن يحضر القسم، لافتاً إلى أنه سيخرج من القاعة على أن يعود بعد القسم لان هناك احتمالا لصعود رئيس الحكومة المنصة.

وقال العازمي «اتفق مع رئيس الوزراء في رفض السرية او الدستورية او الاحالة الى التشريعية، وعليه أطالب سموه بالصعود إلى المنصة وتفنيد محاور الاستجواب.

«الخارجية» : الحوثيون

مفخخة باتجاه مدينة خميس مشيط.

وأوضحت «الخارجية» في بيان لها أمس الاثنين، أن استمرار هذه الجرائم الارهابية، بما تمثله من استمرار للتصعيد الخطير الذي تمارسة المليشيات الحوثية والاضرار بأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة وتقويض استقرار المنطقة، في تحد للقانون الدولي والإنساني، بالإصرار على مواصلة الحرب وتجاهل للجهود الدولية التي تبذل في سبيل وضع حد للصراع الدائر من خلال التوصل إلى حل سياسي، أمر يؤكد ضرورة تحرك المجتمع الدولي الفوري لردع هذه الجرائم النكراء ووضع حد لها.

واختتمت الوزارة بيانها بالتأكيد على وقوف دولة الكويت التام مع المملكة العربية السعودية الشقيقه، وتأييدها لكل ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها.

«أسترازينيكا» يواصل

وقد تزايدت أمس أعداد الدول التي قررت وقف التطعيم بلقاح شركة «أسترازينيكا» ، ومن بينها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والدانمارك وهولندا .

وقال متحدث باسم وزارة الصحة الألمانية أمس، إن التعليمات الجديدة تطبق توصية من معهد بول إيرليك، المسؤول عن اللقاحات في البلاد.

وكانت وكالة الدواء الدنماركية قد أعلنت مساء أمس الأول الأحد، أن امرأة دنماركية عمرها 60 عاما توفيت من جراء الإصابة بجلطات دموية بعد حقنها بلقاح أسترازينيكا، ظهرت عليها أعراض «غريبة جدا».

وقالت الوكالة إن عدد صفائح الدم في جسمها كان منخفضا، وإنها أصيبت بجلطات في أوعية دموية صغيرة وكبيرة كما أصيبت بنزيف.

وكانت برامج التطعيم الأوروبية شهدت ارتباكا في الأسبوعين الماضيين، من جراء تقارير أفادت أن بعض من تم تطعيمهم بلقاح أسترازينيكا أصيبوا بجلطات دموية

وقالت وكالة الدواء الأوروبية إنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذه الحالات نجمت عن التطعيم، ورددت منظمة الصحة العالمية هذا الرأي أيضا يوم الجمعة الماضي أيضا .

والأحد قالت شركة أسترازينيكا إن مراجعة لبيانات السلامة الخاصة بمن تم تطعيمهم باللقاح، لم تسفر عن أي أدلة على زيادة خطر الإصابة بالجلطات الدموية.

وكانت برامج التطعيم الأوروبية شهدت ارتباكا في الأسبوعين الماضيين من جراء تقارير أفادت أن بعض من تم تطعيمهم بلقاح أسترازينيكا أصيبوا بجلطات دموية.

وقالت وكالة الدواء الأوروبية إنه لا يوجد ما يشير إلى أن هذه الحالات نجمت عن التطعيم، ورددت منظمة الصحة العالمية هذا الرأي أيضا الجمعة الماضية .

أمس الأول قالت شركة أسترازينيكا إن مراجعة لبيانات السلامة الخاصة بمن تم تطعيمهم باللقاح، لم تسفر عن أي أدلة على زيادة خطر الإصابة بالجلطات الدموية.

بدورها علقت هولندا استخدام لقاح أوكسفورد –أسترازينيكا المضاد لفيروس كورونا بسبب مخاوف بشأن الآثار الجانبية المحتملة له.

وقالت الحكومة الهولندية إن هذه الخطوة، التي ستستمر حتى 29 مارس على الأقل، تعد بمثابة إجراء احترازي.

وكانت إيرلندا قد اتخذت في وقت سابق قراراً مماثلاً بسبب تقارير عن تجلط الدم لدى متلقي اللقاح في النرويج.

وجاءت الإعلانات الصادرة عن هولندا وإيرلندا بعد خطوات مماثلة من جانب الدنمارك والنرويج وبلغاريا وأيسلندا وتايلاند.

وقالت شركة أسترازينيكا إن حوالي 17 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا تلقوا جرعة من اللقاح، مع الإبلاغ عن أقل من 40 حالة إصابة بجلطات دموية حتى الأسبوع الماضي.

وأكدت الشركة في بيان إنه لا يوجد دليل على زيادة خطر الإصابة بالتجلط بسبب اللقاح.

أضافت أنه في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وبريطانيا كان هناك 15 حالة إصابة بتجلط الدم في الأوردة العميقة دي في تي (DVT) و 22 حالة انسداد الرئوي (جلطة دموية دخلت الرئتين)، أبلغ عنها بين أولئك الذين تلقوا اللقاح.

وقالت كبيرة المسؤولين الطبيين في الشركة، آن تايلور، «لقد تلقى لقاحنا حتى الآن حوالي 17 مليون شخص في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وعدد حالات جلطات الدم المبلغ عنها في هذه المجموعة أقل من مئات الحالات المتوقعة بين عامة السكان».

أضافت «أدت طبيعة الوباء إلى زيادة الاهتمام بالحالات الفردية ونحن نذهب أبعد من الممارسات القياسية لمراقبة سلامة الأدوية المرخصة في الإبلاغ عن أحداث اللقاح، لضمان السلامة العامة».

حكومة ليبيا

المستمرة منذ عشر سنوات.

كما توالى الوزراء جميعا بالتوالي على أداء القسم، متعهدين بالحفاظ على وحدة البلاد، والالتزام بالدستور.

وجرت مراسم تأدية اليمين في المقر المؤقت للبرلمان الذي اتخذه منذ العام 2014 في مدينة طبرق الساحلية، الواقعة على بعد حوالي 1300 كيلومتر من العاصمة طرابلس.

من جهته، شدد رئيس البرلمان عقيلة صالح خلال كلمة ألقاها في المناسبة على أهمية التسامح، وقال بعد أن انتهى الوزراء من قسمهم: أعلن الآن عن حكومة شرعية ليبية واحدة في البلاد.

كما دعا إلى البدء في بناء الدولة بعد تحقيق الأمن، وبناء نظام قضائي مستقل، مضيفا «الحكومة الليبية مطالبة اليوم بأن تكون قوية وتلتفت لخدمة الوطن والمواطن».

أتى ذلك، بعد أن كان مقررا في بادئ الأمر تأدية اليمين في مدينة بنغازي مهد الثورة التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي العام 2011، قبل نقلها إلى طبرق لاعتبارات «لوجستية».

يشار إلى أن هذه الحكومة الوليدة تحل مكان حكومة الوفاق المنتهية ولايتها برئاسة فايز السراج والحكومة الموازية لها بقيادة عبد الله الثني التي تدير إقليم برقة (شرقا).